

وجود شكوك جدية حول نوعية ومستوى كفاءة المتعاقدين أنفسهم.

٢ - خضعت قوات المنطقة، ولا تزال تخضع الى عملية تحديث وإعادة هيكليّة جذرية، بمعدلات تحويل (Conversion rates) شديدة الارتفاع. مثل هذه المعدلات برهنت على عدم فاعليتها لصعوبة استيعاب عملية التحديث، حتى من جانب قوات عسكرية غربية عالية التعقيد وذات خبرة عسكرية عريقة في استخدام السلاح الحديث. وعلى العموم تمضي القوة الجوية الملكية البريطانية أو سلاح الجو الفرنسي فترة أطول بكثير في تجريب أنماط المقاتلات الجديدة من بلدان الخليج.

٣ - تعاني الأسلحة المختلفة لجيوش المنطقة من اختلالات جدية في تناسب مكوناتها تعيق تشغيل أسلحتها المشتركة بصورة فعالة. اختلالات ليست بين القوة الجوية والبرية والبحرية فحسب، بل ضمن كل سلاح على حدة. وعلى سبيل المثال، تتوافر طائرات عالية الأداء من دون صواريخ وذخيرة تتناسب معها، أو تتوافر طائرات شديدة التنوع لا يمكن ضمان صيانتها والتدريب على استخدامها.

٤ - حتى إذا أدخلنا المتعاقدين الأجانب في اعتبارنا، تعاني جيوش هذه البلدان من انخفاض مريع في نسبة القوى البشرية إلى معدات القتال المتوافرة، ناهيك عن مستوى تأهيل هذه القوى بالقياس إلى متطلبات التسليح.

٥ - تلجأ معظم جيوش هذه البلدان الى تنوع أنماط سلاحها لأغراض الهيبة، الأمر الذي يضيف مشاكل جديدة وجدية الى امكانية الاستفادة منها، والتدريب عليها وتوحيد مجال عملها، وتوفير الصيانة لها الخ...

٦ - تبدل سريع في الصفوف العليا للضباط لأسباب سياسية تعيق الاستفادة من الكفاءات القليلة المتوافرة.

ويضيف هؤلاء الى تلك النواقص، صعوبة التنسيق بين منظومات السلاح وأساليب التدريب والعقائد العسكرية التي تتبعها هذه البلدان، ناهيك عن توحيدها، بسبب خوف الدول الأصغر من الدول الأكبر في المنطقة، ليصلوا الى استنتاج «أن مراكمة القوى المسلحة تخلق في الواقع خطراً محتملاً على عدة دول خليجية، يتجاوز أي خطر خارجي من جانب الكتلة السوفياتية أو من جيرانها» و«ان أهم ميزان عسكري يجب الحفاظ عليه في معظم بلدان الخليج هو الذي يمنع قواتها المسلحة من استخدام السلطة»<sup>(٢٣)</sup>.

إذاً، بدأ المنطق الغربي بالتخويف من السوفيات، ودعا الى تقوية الجيوش المحلية. تعززت الجيوش المحلية، «فاكتشف» مخاطرها ودعا إلى حماية منابع النفط من «التغييرات الراديكالية» داخل هذه البلدان ومن هذه القوات المسلحة. وبعد أن خلق أساس العسكرية في بلدان تجاوزت حصة الانفاق على الدفاع فيها نسبة ربع إجمالي الانفاق العام، وتجاوزت حصتها من إجمالي استيرادات السلاح العالمي ٤٨٪، أخذ يحذر من مخاطر ذلك، ويبحث عن وسائل الدفاع، من عدم الاستقرار الذي يثيره وجود هذا السلاح. ومادام بحثنا منصباً هنا على متابعة الفكر العسكري الأميركي، فلن نناقش هنا جدية هذه المخاطر أو عدم جديتها، وطبيعة التناقضات التي يمكن أن تجابهها هذه البلدان. انما يهمنا هنا ابراز أن الوجود العسكري المباشر من جهة، والبحث عن حلفاء مستقرين يشكّلان عمودي فكرة قوات التدخل السريع، وعسكرة اسرائيل في آن واحد، وان التفكير